

الاقتصاد التركي بعد الاستفتاء

نورالله غور

- ما هي نقاط ضعف نظام الحكم الحالي بالنسبة للاقتصاد التركي؟
- ماذا سوف يقدم النظام الرئاسي للاقتصاد التركي؟
- ما هو دور تركيا في الاقتصاد العالمي؟

مقدمة

وبالنظر إلى تفاصيل هذا النمو الاقتصادي من الواضح أن الاستهلاك والانفاق الحكومي كانا المحركين الرئيسيين خلف هذا النمو. ومع أن نمو الاقتصاد التركي جدير بالإشارة، خاصة في ظل دخول الاقتصاد العالمي بأزمة خانقة، إلا أن هذا النمو غير كافٍ لتحقيق أهداف تركيا في "رؤية ٢٠٢٣".

تحتاج تركيا لأن تحقق نمواً بنسبة ٥٪ على الأقل حتى تتمكن من تحقيق أهدافها الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد. في هذا السياق فإن النظام الرئاسي الذي تم التصديق عليه شعبياً بفارق بلغ ١,٣ مليون صوت، يمنح تركيا فرصة مهمة لدفع عجلة التنمية ونموها الاقتصادي. هذه الورقة تعمل على تحليل أهمية النظام الجديد لأجل مستقبل الاقتصاد التركي.

نقاط ضعف النظام الحالي ووعود النظام الجديد

من المؤكد أن نظام الحكم الذي يوفر للبلاد استقراراً سياسياً، وسياساتٍ شاملةً للجميع، وبيروقراطيةً فعالة، سيكون لمصلحة التنمية الاقتصادية في هذا البلد. وبالنظر إلى تاريخ الجمهورية التركية، فمن السهولة بمكان رؤية

تجاوزت تركيا في السادس عشر من شهر أبريل/نيسان منعطفاً خطيراً. فقد مهدت أصوات "نعم" الطريق لإنهاء آليات نظام الوصاية المؤسسية فاتحةً المجال لنظام ديمقراطي أكثر قوة في تركيا. نظام الحكم الجديد، الذي سوف يتم تطبيقه بشكل كامل في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ سيتيح المجال لتحسينات مهمة ليس في الجانب السياسي فحسب بل في الإطار الاقتصادي أيضاً. إذا استطاعت تركيا أن تقود المرحلة الانتقالية خلال السنتين القادمتين بطريقة بناءة وشاملة للجميع فإن مستقبل الاقتصاد التركي سيكون مشرقاً.

لم يصل الاقتصاد التركي إلى مستوى التوقعات منذ عام ٢٠١٢ نظراً لجو عدم الثقة السائد بسبب عدم الاستقرار السياسي المفتعل نتيجة أحداث من قبيل مظاهرات "غزي بارك"، محاولة الانقلاب القضائي في ١٧-٢٥ ديسمبر/ كانون الأول، الهجمات الإرهابية ومحاولة الانقلاب في الخامس عشر من يوليو/تموز الماضي. لكن على كل حال فقد بقي اقتصاد التركي مواصلاً نموه مقارنةً بمعظم دول مجموعة العشرين.

نورالله غور

تخرج عام ٢٠٠٦ من فرع الاقتصاد في جامعة مرمره، وحصل على الماجستير من نفس الفرع في عام ٢٠٠٨. نال شهادة الدكتوراه من جامعة "اكستر" في المملكة المتحدة عام ٢٠١٢. يعمل غور حالياً مدرساً في فرع الاقتصاد والمالية في جامعة ميديبول في اسطنبول. له العديد من الدراسات المنشورة في المجالات العالمية حول التنمية الاقتصادية، العلاقات بين الاقتصاد العيني والمالي والاقتصاد السياسي الدولي.

كلا المنصبين يتحكمان بسلطات مهمة بين أيديهما. وقد بنيت علاقة الاحترام المتبادلة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في العقد الأخير على العلاقة الإنسانية الشخصية القوية. ومن غير المنطقي توقع أن العلاقة بين هذين المنصبين ستستمر بنفس الوتيرة من الوضوح والاتساق في كل الفترات. فلو أن هاتين السلطتين تبنتا سياسات اقتصادية متناقضة اعتماداً على أجندتهما الانتخابية ومستندتين على الشرعية الانتخابية فإن هذا التناقض سيزيد من حالة الغموض وعدم الثقة في الاقتصاد. ومن فضول الكلام الإشارة إلا أن حالة عدم الثقة هذه ستخلف ضرراً كبيراً على الاقتصاد التركي. على جانبٍ آخر، فإن التحريض والتصعيد بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كمثل قيام الرئيس الأسبق بإلقاء كتيب الدستور لرئيس الوزراء في عام ٢٠١١، سيؤدي أيضاً إلى إشعال أزمة اقتصادية.

يُصعب النظام الحالي أيضاً اتخاذ القرارات بسرعة وكذلك على البيروقراطية أن تعمل بشكلها الأمثل. فقد شهدت تركيا حالات كان رئيس الوزراء فيها غير قادر حتى على اختيار مجلسه الوزاري. ففي عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال، وعلى الرغم من وجود مرشحين مهمين للبنك المركزي هما المرحوم عدنان بيوكديز ومحمد شمشيك فإن التعيين تم وفق الاعتبارات الأيديولوجية لرئيس الجمهورية آنذاك. وبشكلٍ مماثل فإن كثير من المشاريع التي وضعت لتنمية البلاد تم تأجيلها بشكلٍ متعمدٍ وغير مقبول لفترات طويلة بسبب البيروقراطية المترهلة مستغلةً الثغرات في العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكذلك ازدواجية السلطة. في الأنظمة التي يصعب فيها على الأجهزة البيروقراطية مجاراة سرعة السياسيين فإن تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي أمرٌ مستبعد.

فرصة للتفكير بسياساتٍ طويلة المدى

قامت تركيا بعملٍ مذهلٍ عبر تنفيذ الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية بعد أزمة ٢٠٠٠/٢٠٠١. حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد خلال فترة

الاستقرار لم يتحقق خلال الحكومات الائتلافية، فقد كانت السياسة في ظل هذه الحكومات غير متوقعة فضلاً عن كونها شاملة للجميع، فيما كان الهيكل البيروقراطي المرهق معرقلاً للنظام السياسي. الاختناق الاقتصادي في السبعينات وكذلك أزمات ١٩٩٤ و ٢٠٠٠-٢٠٠١ كلها حدثت في ظل الحكومات الائتلافية. على جهةٍ مقابلةٍ فقد حقق الاقتصاد التركي انجازاتٍ مهمة في فترات حكومة الحزب الواحد.

من غير الواقعي انتظار أي نجاحاتٍ من الحكومات الائتلافية في ظل جوٍّ اجتماعي وثقافي محكوم بالنزاعات والاختلافات، حتى أن الأشقاء في ظل الأسرة الواحدة قد يواجهون خلافات تعرقل نهوض الشركات العائلية فكيف بالنسبة لدولة تقاد برأسين. في الدول الاسكندنافية، حيث الحكومات الائتلافية ناجحة نسبياً من منظور اقتصادي، فإن سبب النجاح يعود لعدد السكان الصغير نسبياً والمتجانس، الثقة المجتمعية العالية والموقع الجغرافي. ومع ذلك فإن البلاد التي حُكمت بحكومات ائتلافية وشهدت بنية اقتصادية ناجحة بنيت خلال الخمسين سنة الأخيرة ونتيجة لذلك احتلت سرعة اتخاذ القرار مرتبةً ثانويةً على سلم الأولويات. اقتصاد مثل الاقتصاد التركي، والذي تأخر عن ركب الاقتصادات المتقدمة ليس لديه الرفاهية للتحرك بهذه الوتيرة البطيئة.

على الرغم من أن تركيا تقاد من قبل حزب واحد منذ خمسة عشر سنة، فإن النظام الحالي لا يضمن استمرار هذا الوضع لما لا نهاية. ولعلّ المثال الأقرب على هذه الاحتمالية هو انتخابات السابع من يوليو/تموز ٢٠١٥. فعلى الرغم من حصول حزب العدالة والتنمية على ٤١٪ من الأصوات وبفارق ١٥٪ عن أقرب منافسيه إلا أنه فشل في تشكيل حكومة بشكلٍ منفرد. ولذلك فإن النظام الرئاسي يمنح فرصة مهمة للاقتصاد التركي كي يتجنب التجاذبات والخلافات التي تنتجها الحكومات الائتلافية.

على الصعيد الاقتصادي، فإن نقطة ضعف أخرى في النظام الحالي تتمثل بكون كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء هما نتاج لعملية انتخابية، ما يعني أن

النسبي والتطبيق الحاسم للسياسات الاقتصادية استطاعت تركيا سداد كل ديونها لصندوق النقد الدولي. وبالإضافة لذلك، فقد أصبحت تركيا بالإضافة لعدد من الاقتصادات الناهضة مع الإصلاحات الأخيرة في صندوق النقد الدولي، ذات كلمة مسموعة أكثر إلى حد ما في الصندوق. كما أن زيادة حصة الاقتصادات الناهضة ومن ضمنها تركيا في الاقتصاد العالمي، ستؤدي إلى تغيير في توزيع الصلاحيات ومراكز القوى في إدارة المؤسسات الدولية من قبيل صندوق النقد والبنك الدولي. على جانب آخر فإن عدم كفاءة وضعف فعالية مؤسسات نظام "بريتن وودز" الحالي في التصدي للمشاكل الهيكلية في الاقتصاد العالمي تدفع البلدان النامية أكثر نحو البحث عن بدائل فعالة. البنك الآسيوي للاستثمار، والذي تم إنشاؤه بقيادة الصين والتي كانت تركيا أحد أعضاؤه المؤسسين هو مثال حي على هذا التحول. وبالنتيجة فإنه ليس من المستغرب أن يشهد المستقبل المنظور زيادة كبيرة في عدد المؤسسات التي تركز على الحلول في المجال الدولي.

ومن المحتمل أيضاً أن نشهد تحولاً مهماً في نظام التجارة الدولي في السنوات القادمة حيث أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة، ونمو الخطاب المعارض لليبرالية في الاتحاد الأوروبي سوف يغير كثيراً من اتفاقيات التجارة الدولية الحالية كما قد يؤثر على مستقبل منظمة التجارة العالمية. بالإضافة لذلك، فإنه من المؤكد أن المفاوضات حول مستقبل نظام التجارة العالمي سوف تشتد. ولكي تحصل تركيا على موقع أفضل في المؤسسات الدولية وضمن النظام التجاري العالمي، يجب على تركيا ألا تكون مشغولة بعدم الاستقرار السياسي وألا تقع تحت إرادة سياسية ضعيفة.

تعد الطاقة مجالاً آخر حيث استطاعت تركيا أن تحقق فيه موقعاً متقدماً في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة. ففي الوقت الذي يعاني الاقتصاد العالمي من نمو ضعيف وتزايد فيه المخاوف حول مستقبل مصادر الطاقة التقليدية، فإن نقل مصادر الطاقة من الشرق

قصيرة من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف دولار. وقد استطاعت تركيا تحقيق ذلك من خلال ضمان استقرار السياسة المالية وسياسات الاقتصاد الكلي. وللانتقال للمرحلة التالية ورفع مستوى التنمية في البلاد كان على تركيا أن تطبق الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التصنيع الذكية بعد عام ٢٠٠٨، ولكن للأسف فإن الأزمة الاقتصادية العالمية والمخاطر الجيوسياسية وتوتر السياسة المحلية أخرجت كتابة قصة نجاح اقتصادي جديدة.

لا يوجد لدى تركيا وقتاً طويلاً لتخسره في تخطيط وتنفيذ سياسات اقتصادية طويلة المدى. على الرغم من أن السياسات الطويلة المدى مهمة جداً لدفع الاقتصاد ووضع تركيا من جديد على طريق الازدهار، فتركيا تحتاج لرفع مستوى الانتاجية والتكنولوجيا على المدى الطويل، كما أنها تحتاج لأن تخفض من نسبة اعتمادها على الواردات من الخارج في صناعاتها التحويلية لكي تزيد من نمو القيمة المضافة للاقتصاد التركي ولكي تخفض العجز في الحساب الجاري. ولكي تحقق ذلك، فعلى تركيا أن تشجع البحث والتطوير وكذلك الإبداع والاختراعات عبر تعزيز العلاقة بين الجامعات وقطاع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتنويع أدائها المالية ورفع مستوى النظام التعليمي. كما أن على تركيا أن تعمل على جذب استثمارات أجنبية مباشرة في مجال التكنولوجيا المتقدمة لسد الفجوة في المجال التكنولوجي.

وتحتاج تركيا لأن تقوم بهذه الإصلاحات الهيكلية بأسرع وقت ممكن لكي تصل إلى أهدافها. ولتحقيق ذلك فإن تركيا بحاجة لاستقرار سياسي، وجهاز تنفيذي قوي، آلية اتخاذ قرار سريعة وفعالة، وتنسيق أفضل بين مؤسسات الدولة المختلفة. النظام الجديد يوفر فرصة واعدة لخلق هذا المناخ.

دور تركيا في الاقتصاد العالمي

إن النظام الرئاسي مهم أيضاً لدور تركيا في الاقتصاد العالمي. ففي بداية الألفية الحالية كانت تركيا في وضع مرتهن لصندوق النقد الدولي. وبفضل الاستقرار السياسي

للغرب من الأهمية بمكان. وتعد تركيا فاعلاً مهماً يلعب دوراً حاسماً في تأمين وتزويد الطاقة نظراً لموقعها الجيوسياسي، كما أنها تتمتع بمزايا تجعلها تجلس على طاولة المفاوضات مع جميع الدول المنتجة للطاقة مثل روسيا، أذربيجان، إيران وقطر. وبالنظر لكون مشاريع الطاقة هي مشاريع طويلة الأمد يتطلب ذلك إرادة سياسية متابعة لهذه المشاريع بعيداً عن الشراكة السياسية المؤقتة. هذه المتابعة صعبة التحقيق في ظل الحكومات الائتلافية أو في ظل مناخ يتيح الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وهناك جانب آخر مهم من منظور الاقتصاد العالمي لضمان الاستقرار السياسي، وهي أن السياسات التي يمكن التنبؤ بها والإرادة السياسية الحازمة تساهم في توفير مناخٍ توسع فيه تركيا مساعدتها ودعمها لمنطقة جغرافية أوسع. الوكالة التركية للتنسيق والتعاون "تيكا" كانت واحدة من أهم الجهات المانحة للمساعدات الخارجية خلال السنوات العشر الماضية، على الرغم من أن اسمها لم يكن مسموعاً قبل عشر سنوات، وتركيا هي واحدة من

الدول القلائل التي تبذل جهداً لتقديم حلٍ "إنساني" دون إعطاء الأولوية لمصالحها القومية على حساب المآسي الإنسانية. حقيقة أن تركيا ستستمر في التوسع في هذا المجال ينسجم بالتأكيد مع نظام قوي للحكم.

خلاصة

حتى تصعد تركيا سلم التنمية الاقتصادية بشكل أسرع يجب عليها تنفيذ إصلاحات وسياسات بطريقة منهجية، منسقة وحاسمة ويمكن التنبؤ بها، إن نظام الحكم الحالي والذي سيكون من الماضي مع حلول شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩ لا يمكن أن يوفر هذه الإصلاحات. تركيا هي بلد لا يطمح فقط لزيادة قوته الاقتصادية عبر تسريع عملية التنمية الاقتصادية فحسب، بل تطمح تركيا أيضاً وفق رؤية عالمية شاملة لأن تجعل البلدان النامية ذات كلمة مسموعة أكثر في المجال الاقتصادي العالمي. ولهذا فإن تركيا بحاجة لنظام حكم جديد لتحقيق هذه الأهداف، وقد وفرت نتيجة الاستفتاء الإيجابية على النظام الرئاسي فرصة لتركيا لتحقيق هذا التحول.



SIYASET, EKONOMI VE TOPLUM ARAŞTIRMALARI VAKFI
FOUNDATION FOR POLITICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH
مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

www.setav.org | info@setav.org | @setavakfi

SETA | Ankara

Nenehatun Cd. No: 66 GOP Çankaya
06700 Ankara TÜRKİYE
Tel: +90 312 551 21 00 | Faks: +90 312 551 21 90

SETA | İstanbul

Defterdar Mh. Savaklar Cd. Ayvansaray Kavşağı
No: 41-43 Eyüp İstanbul TÜRKİYE
Tel: +90 212 315 11 00 | Faks: +90 212 315 11 11

SETA | Washington D.C.

1025 Connecticut Avenue, N.W., Suite
1106 Washington D.C. 20036 USA
Tel: 202-223-9885 | Faks: 202-223-6099

SETA | Cairo

21 Fahmi Street Bab al Luq Abdeen
Flat No: 19 Cairo EGYPT
Tel: 00202 279 56866 | 00202 279 56985